علاقة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على مؤشرات التنمية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الحكومية في السودان للفترة من 2003-2017.

قصي محجوب محمد صالح بابا

عبد العظيم المهل

تاريخ الارسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2019/04/22	2019/06/08	2019/09/23

المستخلص :درست الورقة العلاقة بين مشاريع البنية التحتية واهم المؤشرات الاقتصادية التنموية ،وتتعداها لدراسة وقياس أثرها على متغيري الناتج المحلي الإجمالي GDP واجمالي النفقات الحكومية في الموازنة في السودان للفترة ما بين العام 2003 الي 2017، تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد وتعقيد إشكالية ضعف التمويل بالتحديد مرافق البنية التحتية لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية مع التوسع الديمغرافي المتزايد، مما يقود لضرورة التوسع في النفقات ويضغط باستمرار على موارد الحكومات المحدودة، وهدفت إلى بيان تجربة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وتوضيح أثرها على معدلات ومؤشرات اقتصادية أساسية ، وقياس العلاقة بينها مع توضيح أثرها على كل من النفقات العامة وGDP من خلال صياغة نماذج قياسية، للوصول الى نتائج وتوصيات تسهم في التقييم الصحيح وتوجيه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية. واستندت على اختبار الفرضيات ،بانه توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص والمؤشرات التنموية المشمولة بالدراسة ،وأيضا توجد علاقة ذات اثر إيجابي بينها وبين متغيري الناتج المحلي الإجمالي GDP واجمالي النفقات العامة للموازنة، واستخدمت المنهج الوصفي لتوضيح مفاهيم وأهمية البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وبعض مؤشرات التنمية المشمولة في الورقة، بالإضافة الى الاسلوب القياسي

وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لتوضيح شكل العلاقة بين المتغيرات ولقياس اثر العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة واختبار نموذجين انحدار بسيط، لتقيس العلاقة بينها وبين مؤشرات الانفاق الحكومي، والناتج المحلي الاجماليGDP . وخلصت النتائج الي ان مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص ذات علاقة طردية وإيجابية على اهم المؤشرات مثل اجمالي الناتج المحلي GDP ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل البطالة، بينما ذات علاقة طردية مع على معدل التضخم وبالتالي لها أثر سلبي عليه، كما لا توجد علاقة بينها وبين سعر الصرف لان سعر الصرف تتحكم به مؤثرات أخرى تتعلق بتقلبات الحالة الاقتصادية والسياسية للفترة المدروسة. وأيضا لها علاقة إيجابية وذات اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجماليGDP ، و علاقة طردية ذات اثر سلبي على اجمالي النفقات العامة في الموازنة. وخلصت النتائج أيضا بان ضعف قيمة مشاريع البنية بمشاركة القطاع الخاص يرجع نتيجة لحداثة التجربة في السودان وبحيث لا توجد القاعدة قانونية او إطار قانوني يحكم ويحدد العلاقة بين أطراف القطاع الخاص والعام وبالأخص في مشاريع البوت BOT بأنواعها. وتعد التقلبات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثره على سعر الصرف من اهم معوقات لدخول القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية. وتلخصت اهم التوصيات في تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي بالاستثمار في مجال البنية التحتية بمنحه إعفاءات ضريبية وجمركية تعويضا عن مخاطر تقلبات سعر الصرف ، لتلعب دور إيجابي على يتمثل في تقليل النفقات الحكومية. وخلق قاعدة قانونية عريضة تتضمن قوانين تحكم العلاقة بين أطراف المشروع وقواعد لحل المنازعات فيما بينهم بالاسترشاد بالتجارب العالمية في هذا المجال. مع المحاولة تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي وتدعيم أسس الاستقرار فيهما.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية، اجمالي النفقات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي، مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص

Abstract: paper examined the correlations between Private Participation in Infrastructure (PPI) and important development indicators, also examined the impact on the GDP and the total government expenditures in the budget in Sudan between 2003 and 2017. To meet the requirements of economic development proceed with the increasing demographic population, leads need of expand expenditure with constantly pressure the limited resources of governments, paper aimed to demonstrate the experience of Private Participation in Infrastructure (PPI) to clarify impact on important Economic indicators, measuring the correlation between them and clarifying their impact on both public expenditure and GDP through the formulation of standard models, to reach conclusions and recommendations that contribute to the correct assessment and guide decision makers on economic policies. the hypotheses test, there is a positive correlation between the Private Participation in Infrastructure on the development indicators covered in the study. There is also correlation that a positive effect between them and the variables of GDP and the total budget expenditure. The descriptive approach used to clarify the concepts and importance of Private Participation in Infrastructure, also development indicators included the paper , in addition to the standard method and using the statistical analysis program SPSS to clarify form of the correlation between variables and to measure the effect of the relationship between variables using the method of squares of the normal minimum, By modeling and testing two simple regression models, to measure the relationship between them indicators of government spending and GDP. The results concluded that Private Participation in Infrastructure are positively correlation on most important indicators such as gross domestic product (GDP), average per capita GDP and unemployment rate index, while they have a positive correlation with inflation rate therefore have a negative impact on it. A correlation between them against exchange rate because other effects control the exchange rate related to fluctuations in the economic and political situation for the period studied. It also has a positive correlation and a positive impact on the gross domestic product (GDP) and a positive correlation with a negative impact on the total public expenditure in the budget results also found a weak value of Private Participation in Infrastructure due to the recent experience in Sudan, because un exist legal basis or legal framework specify of interactions between the private and public sectors, especially in various BOT projects. The volatility with political economic instability and its impact on the exchange rate is one of the main obstacles to the private sector's investment in infrastructure. Recommendations encourage the local and foreign private sector to invest in infrastructure by granting tax and customs exemptions to meet the risk fluctuations of exchange rate to play a positive role in reducing government expenditure .also the creation a broad legal basis including laws governing the relationship between the parties of project and the rules of dispute resolution

among them guided by global experiences in this area. With the attempt to create the economic and political environment, consolidate the foundations of stability in them.

1- المقدمة:

ان اهمية وضرورية عملية التنمية الاقتصادية بالتزامن مع حالة التسارع والتسابق التنموي في القرن الواحد وعشرين وعلى وجه الخصوص للدول النامية للالتحاق بركب التنمية ومتطلبات النمو في احتياجات شعوبها السلعية والخدمية تستلزم قاعدة عريضة واساس ثابت ترتكز عليها وهي البنية التحتية المناسبة وتعتبر مشاريع البنية التحتية من مقومات الدول الحديثة، ودعامة اساسية من دعامات التنمية الاقتصادية، والتي تُعرف حسب تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٩٩١): بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدة والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه (العائلي وقطاع الأعمال)،وعالميا أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق)، وان تاريخ دخول القطاع الخاص في السودان في مجال البنية التحتية هو جزء لا يتجزأ من عمليات الخصخصة والتي ترجع لعشرينيات القرن الماضي والتي بدورها تأرجحت بين التأميم والخصخصة والمصادرة.

1-1: مشكلة الورقة: تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد وتعقيد إشكالية ضعف التمويل بالتحديد خدمات ومرافق البنية التحتية وذلك لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية والتسارع التنموي العالمي وما

يفرضه ايضا التوسع الديمغرافي المتزايد، مما يقود لضرورة التوسع في النفقات والموارد التي يجب ان تخصص لها ومما يضغط شكل مستمر على موارد الحكومات المحدودة والسودان.

- ما علاقة ودرجة قوة التي تربط بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في السودان ومؤشرات التنمية الاقتصادية؟

- ما هو تأثير مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على النفقات العامة والدين الخارجي وGDP؟

1-3: الهدف: تهدف الورقة إلى بيان تجربة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وتوضيح أثرها على معدلات ومؤشرات أساسية في التنمية، وقياس العلاقة بينها مع توضيح أثرها على كل من النفقات العامة والدين الخارجي وGDP من خلال صياغة نماذج قياسية، للوصول الى نتائج وتوصيات تسهم في التقييم الصحيح وتوجيه صانعي القرارات والسياسات الاقتصادية.

1-4: الأهمية: تسهم الورقة في تحليل العلاقة على نطاق اوسع مما تطرقت اليه الدراسات السابقة، حيث تميزت بأنها تدرس أثر مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على مؤشرات عامة، ومن ثم قياس أثرها على مؤشرات ترتبط بها ارتباط مباشر على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى دراسة فقط الانفاق الحكومي بشكل عام فقط، وتأثيره على القطاعات الاقتصادية دون تخصيص.

1-5: الفرضيات:

- توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص والمؤشرات التنموية المشمولة بالدراسة.

- توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي GDP.

- توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والنفقات العامة للموازنة.

1-6: حدود الورقة: تطبق الدراسة في جمهورية السودان وعلى مؤشرات الاقتصاد السوداني التنموية، وذلك للفترة الزمنية (1990-2017) كأحدث بيانات زمنية متوفرة.

1-7: المنهجية: تتبع الدراسة الاسلوب الوصفي لتوضيح مفاهيم وأهمية البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وبعض مؤشرات التنمية المشمولة في الورقة، بالإضافة الى الاسلوب القياسي وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لتوضيح شكل العلاقة بين المتغيرات ولقياس إثر العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة واختبار نموذجين انحدار بسيط، لتقيس العلاقة بينها وبين مؤشرات الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجماليGDP .

1-8: خطة وهيكل الورقة تنقسم الدراسة إلى عدة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول النظريات والدراسات السابقة. ويوضح الجزء الثاني الإطار التطبيقي تحليل العلاقة بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في السودان. ويقيس الجزء الثالث هذه العلاقة من خلال صياغة النموذج القياسي، وأخيرًا تختم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

1-9: الدراسات السابقة:

- **دراسة على احمد الأمين (2008):** تناولت الدراسة موضوع سياسة الاستخصاص واثرها على قطاع المصارف وتمثلت مشكلة البحث في الوقوف على بعض الجوانب الاقتصادية لأثار الخصخصة وذلك خلال دراسة الاداء الاقتصادي اعتمادا على تحليل بعض المؤشرات المالية للبنك العقاري وانعكاسات تطبيق سياسات الاستخصاص على العاملين بها ،حيث هدف البحث الى التعرف على تجربة الاستخصاص في السودان من حيث الأهداف والمنهجية التي تم اتباعها في تصنيف المنشآت وأعدادها للتصرف فيها، والتعرف على الأليات والاشكال التي تم اتباعها ومدى جدوى فاعلية هذه الأليات وكذلك التعرف على مدى نجاح تجربة الاستخصاص في البنك العقاري واثاره

السالبة على العاملين بالبنك والوقوف على اداء البنك في الجوانب المالية خلال الفترة (1998-2007م) ،وتبنى البحث عدة فروض اهمها ادت سياسة الاستخصاص الى تحسين الاداء المالي للبنك العقاري من حيث (الإيرادات-الارباح- حجم لعمالة – التمويل – راس المال)،كما ادت سياسة الاستخصاص الى عدم استفادة الفئات محدودة الدخل من خدمات البنك العقاري وادت سياسة الاستخصاص الى تقليص عدد العمالة بالبنك بجانب تقليص امتيازاتهم، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، وتوصل الى عدة نتائج ابرزها اثر استخصاص البنك العقاري على امتيازات الموظفين سلبا، كما ادت عملية التحول الى تشريد حوالى (218) موظف وعاملا، وساهمت عملية التحول في تحسين الاداء المالي للبنك العقاري من حيث (راس المال- الإيرادات- الارباح- الودائع).

- **دراسة عفاف محمد على (2006)** : تناولت الدراسة موض وع اث ر الخصخصة على مؤسسات القطاع العام دراسة حالة (مصنع البصل كسلا)،وتمثلت مشكلة البحث في ان تدهور مؤسسات القطاع العام في السودان أدى الى زيادة العبء على ميزانية الدولة لتغطية العجز المالي للمؤسسات الخاسرة في القطاع العام مما اجبر الدولة الى اللجوء لسياسة الخصخصة كمحاولة لمعالجة تدهور الاداء، حيث ىهدف البحث الى تغطية عملية الخصخصة في الدول النامية من كل الجوانب ان امكن من حيثيات الأهداف والمعوقات، الوقوف على النتائج التي أفرزتها سياسة الاستخصاص عل ى القطاع العام، الوقوف على المعوقات التي واجهت هذه السىاسة، والتوصل للإسهامات والجهود الواجب توفرها من قبل الحكومة والقطاع الخاص لإنجاح هذه السياسة، وتبنى عدة فروض اهمها خصخصة شركة تكروف العالمية لها اثر ايجابى على الادارة وتحسين الوضع المالي للشركة وعلى العمالة والصادر وعلى تحسين الانتاج وإنتاجية العامل وعلى توفير التمويل اللازم واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الى عدة نتائج ابرزها خصخصة الشركة كان لها الاثر الإيجابي على الادارة نتيجة لاتباع سياسة تغير البناء التنظيم، سياسة الخصخصة ادت الى استبعاد عدد كبير من العاملين وتم الاعتماد على عدد قليل منهم وأدى ذل ك الى تقليل الانت اج والإنتاجية، ظلت مش كله

توفير التمويل تواجه الشركة بعد خصخصتها، انخفاض في راس المال التشغيلي وتدهور الانتاج وإنتاجية العامل بعد الخصخصة وظلت مشكلة توفير التمويل اللازم تواجه الشركة حتى بعد الخصخصة.

- **دراسة سوسن كمال محمد ادريس(2004):** تناولت الدراسة موضوع تجربة الخصخصة في السودان بين النجاح والقصور دراسة حالة (شركة السودان الاقطان)،وتمثلت مشكلة البحث على تجربة الخصخصة في السودان ودراسة مدى النجاح ومقدار المعوقات التي صاحبت التجربة ومعرفة اثار التطبيق على الشركة، حيث يهدف البحث الى تقييم تجربة الخصخصة في السودان بصفة عامة، ومدى النج اح ف ى التطبيق على شركة الاقطان السودانية والمعوقات ونواحي القصور التي واجهت هذه السياسة، وتبني عدة فروض اهمها ان هنالك علاقة بين الخصخصة وتقليل الاعباء المالية الملقاة على كاهل الدولة وزيادة الإيرادات، ومرونة وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارة، وتشريد العمالة والكفاءات والخبرات, و بين الاتجاه نحو سوق حر يتيح المنافسة وجودة السلع والخدمات المقدمة، واستخدم المنهج الوصفي والمقارن، وتوصل الى عدة نتائج ابرزها اعطاء قضايا العاملين درجة عالية من الاهمية والعمل على ازالة ما قد ينشا من اثار سلبية على مستقبل العمالة، بجب على شركة الاقطان السودانية ان تبذل جهود إضافية لتزيد من رفاهية ودرجة الرضا لدى العاملين، والحرص على استخدام عوائد الخصخصة في رفع كفاءة راس الم ال البشرى بمؤشرات التنمية وانشاء صناديق ائتمان للعاملين، لتحقيق اهداف برنامج الخصخصة بجب الاستفادة من تجارب الدول وتطبيقها بما يتناسب وظروف الوضع

أولًا: الإطار النظري

2-1: مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص Private Participation in Infrastructure (PPI)

تعريفات

- صندوق النقد الدولي: هي الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،2014: 11)

- البنك الدولي: ترتيب تعاقدي طويل الأمد بين جهة أو هيئة عامة وبين جهة خاصة من أجل إتاحة أصل من الأصول أو الخدمات العامة بحيث يتحمل الطرف الخاص مخاطر ومسؤولية إدارية ملموس. (البنك الدولي،2018)

- هي أحد اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يتم بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من ان يقدمها القطاع العام بنفسه اي بصورة مباشرة وبشكل أكثر تحديدا فان المفهوم يشير الي السناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة. (محمد متولي، 2003: 11)

و يرى البعض عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أي نظام (P.P.P) هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، و تتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية. (الدائرة المالية لحكومة دبي،2010: 4)

تتضمن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية، وشريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ولكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو 2000: 2)، ولا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بالمشروعات التنموية يمكن تطبيقه على جميع الحالات، ولكن

يمكن الوصول إلى الأسلوب الأمثل في كل حالة على حدة وذلك اعتماداً على الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة. وأيضاً تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته ومسئولياته فيها طبقاً لكل أسلوب، حيث تتدرج تلك الأساليب بدءاً بعقود الخدمات التي تقوم الدولة فيها بتحمل المسئولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ، وانتهاءً بالخصخصة الكاملة أو البيع والتي يقوم القطاع الخاص فيها بتحمل كافة مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع. (البنك الدولي، البنية الاساسية من اجل التنمية،1994: 31)

ثانيا : اهداف الشراكة بين القطاع العام و الخاص : الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية و الخدمات العامة بحيث تستطيع (التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية، وضع الأولويات لأهداف و مشروعات البنية الأساسية.،مراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة.وأيضا إدخال الإدارة و الكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، و إشراكه في تحمل المخاطر بالإضافة الي تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام ،بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد ، و جودة الخدمة المقدمة ، و المخاطر التي يتحملها المشارك . فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة ــ التأخيرات ... الخ) التي يمكن تواجهها الحكومة.وأيضا تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة، وتفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .وتحقيق التأكد من الموازنة فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية وإدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة ونقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

انواعها:

- عقود الخدمة Service Contracts

يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك. (محمد زكي،1999: 42)

- عقود الإدارة Management Contracts

هو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. وفى هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات.

المزايا: تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين تعرض للبيع. (إيهاب الدسوقي، 1995: 86)

- عقود الإيجار:

هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها (6–10 سنوات) مقابل دفع إيجار. وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون. (علي الصادق،1995: 8)

- عقود الامتياز Concession Contracts

عندما تمنح البلديات عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة. وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز.

والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لفترة محدودة ترجع عند نهايتها الأصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار. (إبراهيم احمد،2000: 14)

- البناء والتشغيل ونقل الملكية Build, Operate, Transfer (BOT)

يعتبر هذا الأسلوب شكل من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية – لفترة محدودة من الزمن – أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق. وتنتقل ملكية المشروع وفقاً لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقاً. (محمد زكي،1999: 44)

كما عرفت مصر هذا النظام في الأربعينات حيث تم وقتها تزويد ضاحية مصر الجديدة بالكهرباء والماء وخطوط الترام وفقاً لهذا النظام. كما يعتبر البعض قناة السويس من الأمثلة الشهيرة لعقود الامتياز في نهايات القرن التاسع عشر. وقد اختفى هذا الأسلوب من مصر تقريبا منذ ثلاثينات القرن العشرين وخاصة بالنسبة إلى مشروعات الخدمات البلدية، واقتصر تطبيق نظام شبيه به في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة البترول. (جمال الدين نصار،2000: 12)

وفى منتصف الثمانينات وبالتحديد في عام 1984 تم تطبيق نظام BOT من خلال توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتانال Euro Tunnel من جهة أخرى.

المزايا: يمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فان الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفى نقل التكنولوجيا المتقدمة.

كما يمثل هذا الأسلوب عامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية الكبرى لضخامة الأعمال التي يستخدم فيها هذا الأسلوب.

العيوب: يتطلب هذا النوع من الشراكات عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات، ويمكن أن تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبياً عن باقي أنواع العقود، وهو ما يؤثر سلباً على إعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة.

كما أن من عيوب هذا الأسلوب أنه يتطلب استقراراً سياسياً واقتصادياً ملائماً، وبيئة قانونية وتنظيمية محددة، وتوافر الاستقرار النقدي وغير ذلك من العوامل الملائمة للاستثمار الأجنبي، وكلها متطلبات غير ثابتة ومتغيرة طبقاً للظروف الدولية والإقليمية والمحلية.

- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية Build, Own, Operate, Transfer (BOOT)

في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية. ويختلف عن أسلوب BOT حيث يعتبر نظام BOOT تطبيقاً بارزاً لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة، حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق في أنواع العقود السابق الإشارة إليها.

- البناء والتملك والتشغيل Build, Own, Operate (BOO)

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة، والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع.

- البيع Sale

قد تتم الخصخصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين والإدارة. وفى كل الأحوال يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص (ممثلاً في الأفراد أو الشركات أو العاملين) مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك.

2-2: مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في السودان:

ان تاريخ دخول القطاع الخاص في السودان في مجال البنية التحتية هو جزء لا يتجزأ من عمليات الخصخصة والتي ترجع لعشرينيات القرن الماضي والتي بدورها تأرجحت بين التأميم والخصخصة والمصادرة ويذكر منها ان الحكومة البريطانية اعطت وقتها امتياز توليد الطاقة الكهربائية في كل من الخرطوم ومدني لشركة بريطانية خاصة ،وشهدت فترة الخمسينات والستينات تأميما لبعض المشاريع الكبرى مثل مشروع الجزيرة الذي كان يمثل عمود الاقتصاد في ذلك الوقت ثم تلتها في الستينات لتنفيذ برامج الخصخصة تطبيقا لتوجيهات البنك الدولي وتخلت الحكومة عن نصيبها في كثير من الشركات الخاصة ثم بعد في السبعينات والثمانينات اتجهت الدولة للتأميم وفقا لمتطلبات النظام الاشتراكي الذي اتجهت له حكومة مايو وحتى نهاية الثمانينات بحيث اوصت في مناقشة موازنة

1988–1989 بضرورة الاتجاه نحو الخصخصة حتى في مجال البنية التحتية لتقليل الاعباء الحكومية والتنموية ،وشمل النقاش خصخصة الخطوط الجوية السودانية والسكك الحديدة وبعض البنوك والشركات.

بدأ السودان الاتجاه للخصخصة في التسعينات منذ 1992، بهدف وقف تدهور الاقتصاد السوداني وتحسين كفاءة أدائه في إطار تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي، التي قضت بإعادة بالاتجاه نحو خصخصة وهيكلة الاقتصاد السوداني، والتي كانت من مقررات البرنامج الثلاثي لمؤتمر الانقاذ الاقتصادي عام 1990 وذلك بغرض:

- تخفيض عجز الموازنة وامتصاص السيولة وكبح التضخم
- توسيع فرص المنافسة بين المستثمرين خدمة للصالح العام.
- توفير فرص العمالة.
- توسيع قاعدة الملكية بين الجماهير والعاملين في المؤسسات.

وأصدر مجلس الثورة والوزراء في اغسطس 1990 قرارا قانون التصرف في القطاع العام الذي تم بموجبة تكوين للجنة العليا للتصرف في القطاع العام وحددت اختصاصاتها وسلطاتها، بحيث حدت المؤسسات التي تجب خصخصتها واشكال وطرق الخصخصة وكانت اما (مشاركة، بيع مباشر للقطاع الخاص، ايجار، اعادة هيكلة، تصفية، ايلولة) وتم تحديد اللاطار الزمني للتنفيذ وتم حصر حقوق العاملين والتزاماتها والإطار الزمني للتنفيذ .

المرحلة الاولى 1992 –1997: بدا البرنامج الاول للخصخصة خلال الفترة 1992–1997م حيث بلغ عدد المنشآت التي تم خصخصتها 57 منشاة وقد اوضحت الاحصاءات ان القطاع الزراعي كان من أكبر القطاعات التي تم تنفيذ برنامج الخصخصة في وحداتها 28%، ويليها القطاع الصناعي 6,24%، ثم القطاع التجاري 1,21%، وتم دخول القطاع الخاص في مجال البنية التحتية في قطاع النقل والمواصلات والسياحة 3,19%، واخيرا قطاع الطاقة بنسبة 7%. وان التصرف في هذه المرافق قد تم وفقا لأليات مختلفة فآلية البيع استخدمت بنسبة 28% والتصفية بنسبة 5,10%

واعادة الهيكلة بنسبة 7% والمشاركة بنسبة 3,5% وانشاء شركات مساهمة بنسبة 3.5% واخيرا الايجار بنسبة 78% وفوق هذه الأليات جاءت آلية الأيلولة والتي شكلت نسبة استخدامها في البرنامج الاول 9,43% من الوحدات التي تم خصخصتها .

وتم دخول القطاع الخاص في مجال البنية التحتية متمثلا بمشاركة الدولة في قطاع الاتصالات بالشركة السودانية للاتصالات (سوداتل).

المرحلة الثانية 1998-2016: وفي إطار عملية الخصخصة ولكبر حجم العمل تم اختيار 14 مرفقا كأولوية ليتم تنفيذها في العام المالي 2000م، ومن اهم هذه المرافق الخطوط الجوية السودانية، المؤسسات العامة للبريد والبرق والنقل الميكانيكي ومصانع الغزل والنسيج .

وشهدت هذه المرحلة وتركزت استثمار مشاركة واستثمار القطاع الخاص في مجال البنية التحتية ومشاركة القطاع العام فيه على قطاع الاتصالات والذي يعد من القطاعات التي تم خصخصتها وخصوصا بانتعاش الاسواق نتيجة انتاج البترول وقد تنامت فيها القيمة الاستثمارية في شركة سوداتل ودخلت شركات اخرى مثل الشركة السودانية للهاتف السيار موبيتل وبمشاركة مجموعة سلتل العالمية والتي قد تنازلت عن حصتها لصالح مجموعة زين الكويتية،ثم شركة اريبا (شركة سورية) والتي تحولت MTN بعد شرائها من قبل مجموعة MTN الجنوب افريقية وبمشاركة القطاع الحكومي ممثلا بشركة بشائر ، وشركة كنار تل للاتصالات والتي نفذت بصيغة البناء والتملك والتشغيل BOO بواسطة شركة الاتصالات الاماراتية ،وايضا شركة ((network of the world now، عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل والتي تعد الشبكة الاولى لدولة جنوب السودان عقب الانفصال في 2011.

بينما تمثلت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في قطاع الطرق والنقل مشروع ميناء جوبا الذي تحول بدولة جنوب السودان عقب الانفصال وبلغت تكلفته 30 مليون بصيغة البناء وإعادة تأهيل والتشغيل والتحويلBLOT ، بين حكومة السودان سابقا ومجموعة مسعود العالمية الكويتية، وايضا واخيرا بمجال المياه والصرف الصحي مشروع محطة امدرمان لتنقية المياه (محطة المنار) بقيمة

استثمارية اسمية 120.7 مليون دولار والتي تم توقيع اتفاقيتها 2007 بصيغة البناء والتشغيل والتحويل BOT وسيتم استعراضهم بتفصيل أكثر.

وتجدر الاشارة بان هنالك مشاريع في البنى التحتية في قطاعات متنوعة يشارك فيها القطاع الخاص ولكن لا تتوفر معلومات وارقام مؤكدة عنها، كمشروع خصخصة السكك الحديدية والخطوط البحرية والجوية وغيره من المشروعات.

2-3: التوزيع القطاعي لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في السودان من 2003-2017 :

جدول رقم 1 القيمة الاستثمارية لمشاريع PPIخلال2003-2017-مليون دولار

العام	القيمة	الاجمالي المتراكم	العام	القيمة	الاجمالي المتراكم
2003	177	**177.00**	2011		**486.70**
2004	159.0	**336.00**	2012	0	**486.70**
2005	0	**336.00**	2013	30.0	**486.70**
2006	30.00	**366.00**	2014	120.70	**486.70**
2007	120.7	**486.70**	2015	0	**486.70**
2008	0	**486.70**	2016	0	**486.70**
2009	0	**486.70**	2017	0	**486.70**
2010	0	**486.70**	2017	0	**486.70**

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي(PPI.WORLDBANK.ORG).

شكل رقم 1 القيمة الاستثمارية لمشاريع PPI في السودان من 2003-2017(مليون دولار)

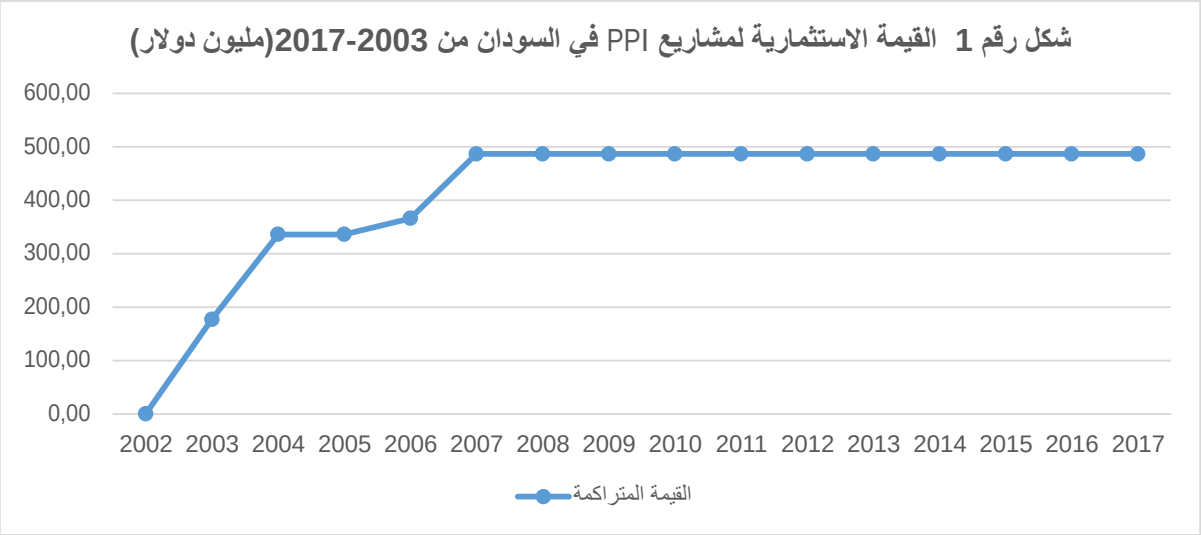

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي(PPI.WORLDBANK.ORG).

الجدول السابق يوضح اجمالي المبالغ المستثمرة في البنية التحتية بواسطة مشاركة القطاع الخاص بحيث كانت في 1993 بقيمة 177مليون دولار بمشروع في مجال الاتصالات وهو مشروع AREEBA لشبكة الهاتف المتنقل التي تحولت الي MTN لاحقا بصيغة بيع امتياز ،ثم تصاعدت بملبغ159 مليون دولار عام 2004 بمشروع كنار للاتصالات بشراكة مع شركة الاتصالات الاماراتية بصيغة BOO مما جعل المتراكم فيها يصعد الي 336 مليون دولار ،كان اغلب الاستثمارات فيها هي في مجال الاتصالات بحيث كان السودان جديد نسبيا في تدشين خدمات الاتصالات ، ,وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005 ونتيجة لاتفاقيات إعادة اعمار الجنوب ،تم التوقيع وتنفيذ مشروع ميناء جوبا النهري بإقليم وسط الاستوائية بشراكة مع شركة مسعود الكويتية بصيغة BROT بمبلغ 30 مليون دولار مما جعل متراكم الاستثمار يصعد الي قيمة 366 مليون دولار ،وصعدت قيمة الاستثمارات في العام 2007 بقيمة120.7 مليون دولار جديدة بمشروع محطة امدرمان لتنقية المياه (محطة المنارة) بشراكة مع شركة BIWATER الإنجليزية وبصيغة BOT بحيث حتى وصلت اجمالي المتراكم 486.7 مليون دولار.

مما سبق الاستثمارات منذ العام 2003 الي العام 2006 تركزت حول قطاع الاتصالات كنتيجة لدخول السودان حديثا بمجال الاتصالات النقالة والوسائط المتعددة، ويعزى دخول المستثمر الأجنبي في قطاع مشاركة في البنية التحتية ما بعد العام 2005 الي اتفاقية السلام الشامل وإيقاف الحرب مما شجع القطاع الخاص وبالأخص الأجنبي في الاستثمار في السودان وبصفة خاصة في مشاريع البنية التحتية، وكنتيجة لانفصال الجنوب والتدهور المستمر في الحالة الاقتصادية أدت الي الثبات وعدم وجود مشاريع جديدة الي العام 2017.

جدول رقم 2، القطاعات المستثمر فيها معه لمشاريع PPIمنذ1990-2017-مليون دولار

القطاع	العدد	القيمة	النسبة
الاتصالات	2	336.00	69.04%
المياه والصرف الصحي	1	120.7	24.80%
الموانئ	1	30.00	6.16%
الاجمالي	**4**	**486.700**	%100

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي(PPI.WORLDBANK.ORG).

شكل رقم 2 نسبة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص حسب القطاعات المستثمر بها في السودانمن 2003- 2017

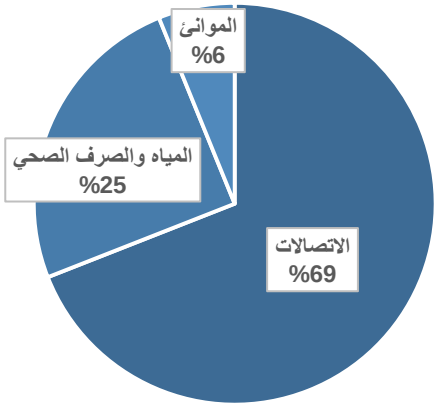

المصدر: من اعداد الباحث من موقع البنك الدولي(PPI.WORLDBANK.ORG).

- ***قطاع الاتصالات:*** يعد اعلى قطاع تم الاستثمار به بمشاركة القطاع الخاص بعدد مشروعين بقيمة استثمارية 336 مليون دولار بنسبة 69% من اجمالي الاستثمارات ويعزى لان دول المنطقة دخلت جديدة في انشاء نظم الاتصالات والهواتف النقالة، وايضا يتصف الاستثمار بهذا المجال بسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه وربحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصخصتها.
- ***قطاع المياه والصرف الصحي:*** يعد ثاني اكبر قطاع مستثمر به وبمشروع واحد بقيمة استثمارية 120.7 مليون دولار بنسبة 25% من اجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات، ويتصف هذا القطاع بطول فترة بنائه وتكاليفه العالية، والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لأنها من ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالأشراف عليها .
- ***قطاع الموانئ:*** تم الاستثمار بمشروع واحد بقيمة استثمارية 30 مليون دولار بنسبة 6% من اجمالي الاستثمارات وهذا مرده لأنه من القطاعات المهمة في التنمية وتقوم الدولة فيه دائما بدور مشارك قوي، وهو كنتيجة حتمية لاتفاقية السلام الشامل والاستثمار الموجه لإعادة اعمار الجنوب.

ومما سبق إذا نستخلص بأن ترتيب القطاعات يخضع لأولويات في عملية التنمية قطاع الاتصالات الذي يخصخص بالكامل نتيجة قلة المخاطر ووضوح وضمان عوائده، وثم المياه وقطاع الموانئ.

3-4: تعريفات ومفاهيم لبعض المتغيرات:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP: هو مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة عادة عام (بنك السودان المركزي،2017: 103)، أيضا يعرفه البنك الدولي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. (موقع البنك الدولي:2019)
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. (موقع البنك الدولي،2019)
- معدل التضخم: معدّلُ التضخّم هو مصطلح اقتصاديّ يعبّرُ عن مقدار التغيّر في أسعار سلع ما نحو الزيادة بشكلٍ كبير، خلال فترة زمنيّة معيّنة، حيثُ يُوجد له مصطلح معاكس يعبّر عن مقدار التغير في أسعار السلع، والخدمات نحو الانخفاض، ويسمى بمعدّل الانكماش، ويتم حساب معدّل التضخّم، أو الانكماش بالنسبة لسنة معيّنة تعتبر كنقطة مرجعيّة، لتتمّ المقارنة تبعاً لها.(Carter McBride: 2018) ،التضخّم في الأسعار لانخفاض القيمة الشرائيّة للعملات المختلفة، حيثُ إنّ التزايد المستمر في الأسعار يؤدي لانخفاض القدرة الشرائيّة، إذ إنّ المال ذاتَه يشتري أشياء أقّل ممّا كان يفعل سابقاً، ممّا يقود مستقبلاً لانخفاض مستوى معيشة الأفراد، كما يُعتبر معدّل التضخّم أمراً حسّاساً يحدّدُ مؤشّرَ الفقر.(KIMBERLY AMADEO :2018)
- البطالة: فيما عُرفت البطالة وفق مقاييس، ومعايير منظمة العمل الدولية OLI: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل 15 فأكثر ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا

خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل المتاحة. (جلال شيخ، عيسى بهدي،2012: 24)

- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، أنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (الغزالي،2004: 4)

- سعر الصرف: هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، او هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللزمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية. (موسى، شقيري، ياسر،2008: 43).

- تعرف النفقات العامة: بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. (محمود، زكريا ،2007: 15)

جدول رقم 3 مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص واهم المؤشرات الاقتصادية

السنة	مليون دولار				دولار	نسبة مئوية %		
	GDP	PPI	FDI	اجمالي النفقات الحكومية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة	سعر الصرف
2003	17,646.50	177.00	1,349.19	4,347.5	635.575	7.71	13.27	2.61
2004	21,457.47	236.00	1,511.07	6,535.5	772.939	8.42	13.20	2.58
2005	26,524.53	236.00	1,561.68	7,313.0	996.677	8.52	13.10	2.44
2006	35,822.40	266.00	1,841.83	10,807.1	1,249.77	7.20	12.98	2.17

2.02	12.93	7.98	1,599.60	13,249.3	1,504.37	486.70	45,898.94	**2007**
2.09	12.91	14.31	1,700.51	12,043.0	1,653.12	486.70	54,526.58	**2008**
2.30	13.00	11.25	1,401.24	12,890.9	1,726.29	486.70	53,150.20	**2009**
2.31	12.81	13.25	1,637.42	14,639.6	2,063.73	486.70	65,634.10	**2010**
2.67	13.00	18.09	2,034.46	11,153.0	1,734.37	486.70	67,327.28	**2011**
3.57	13.04	35.57	1,396.29	12,107.3	2,311.46	486.70	68,125.63	**2012**
4.76	12.87	36.52	1,462.58	11,515.1	1,687.88	486.70	72,065.94	**2013**
5.72	12.81	36.91	1,628.50	11,075.5	1,251.28	486.70	82,151.58	**2014**
6.02	12.78	16.91	1,715.07	11,278.9	1,728.37	486.70	97,156.11	**2015**
6.39	12.73	17.80	1,408.80	14,245,.0	1,063.76	486.70	95,584.38	**2016**
6.67	12.73	32.40	1,123.49	22,223.9	1,065.29	486.70	117,487.85	**2017**

المصدر: من اعداد الباحث من بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك السودان المركزي.

ثانيا: تحليل النماذج والفرضيات:

1- لاختبار درجة العلاقة بين مشاريع PPIوتأثيرها على بعض مؤشرات الاقتصاد والتنمية من2003-2017:

بحيث استخدم اختبار قياس درجة الارتباط بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص مع متغيرات معدل البطالة ومعدل التضخم وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي

ونصيب الفرد السنوي من الدخل القومي، في السودان من الفترة 1990 الي 2017، وتمثلت النتائج في الاتي:

Correlations

		PI	GDP	Inflation rate	GNI-per capita	exchange rate	Unemployment-rate
PI	Pearson Correlation		.817	.509	.712	.361	-.794
	Sig. (2-tailed)		.000	.052	.003	.187	.000
	N	15	15	15	15	15	15

من الجدول السابق يتضح بان:

- العلاقة والارتباط بين مشاريع PPIفي السودان واجمالي الناتج المحلي هي علاقة طردية قوية وذلك لان معامل بيرسون موجب القيمة (0.817) وبمستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردي ذات دلالة إحصائية وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- العلاقة والارتباط بين مشاريع PPIفي السودان ومعدل التضخم هي علاقة طردية ضعيفة وذلك لان معامل بيرسون سالب القيمة (0.509) وبمستوى معنوية (0.052) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية.

- العلاقة والارتباط بين مشاريع PPIفي السودان ونصيب الفرد من الدخل القومي هي علاقة طردية قوية وذلك لان معامل بيرسون موجب القيمة (0.712) وبمستوى معنوية (0.003) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود علاقة ارتباط طردي ذات دلالة إحصائية وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- العلاقة والارتباط بين مشاريع PPIفي السودان وسعر صرف الدولار مقابل الجنية هي علاقة طردية ضعيفة وذلك لان معامل بيرسون موجب القيمة (0.361) وبمستوى معنوية (0.187) وهي

اعلى من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط طردي ذات دلالة إحصائية، وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- العلاقة والارتباط بين مشاريع PPIفي السودان ومعدل البطالة هي علاقة عكسية قوية وذلك لان معامل بيرسون سالب القيمة (0.794-) وبمستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية.

ونستخلص مما سبق بان كل المتغيرات تربطها علاقة طردية وذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية مع مشاريع PPIفي السودان للفترة المدروسة، ماعدا متغير البطالة الذي تربطه علاقة عكسية وكل المتغيرات علاقتها ذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية، بينما متغير سعر الصرف تربطه علاقة طردية ضعيفة جدا وهي ليست ذات دلالة إحصائية وغير مطابقة للنظرية الاقتصادية، مما يعني تأثر متغير سعر الصرف بعوامل أخرى دون مشاريع PPI.

2- **تحليل العلاقة وقياس أثرها بين مشاريع PPI على الناتج المحلي الإجمالي GDP للفترة 2003 -2017:**

تقدير شكل النموذج بواسطة تحليل الانحدار لمعرفة وقياس علاقة المتغيرات تحت الدراسة وهي مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI كمتغيرات مستقل وعلاقتها واتجاه علاقتها وأثرها على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي للسودان للفترة 2003 الي 2017.وكل البيانات ما خوذه من موقع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

$$GDP=A+ B1\ PPI+U$$

بحيث ان

GDP= الناتج المحلي الاجمالي

FDI = مشاريع الاستثمار الأجنبي

PPI = مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص.

		GDP	PPI
Pearson Correlation	***GDP***	1.000	.872
Sig. (1-tailed)		.	.000
N		15	15

من جدول تحليل الارتباط رقم وهو:

- بما ان معامل بيرسون للارتباط يساوي(0.872) بالموجب يعني ان العلاقة طردية قوية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي في السودان GDP وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، وبمستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يؤكد وجود علاقة الارتباط ودلالتها الإحصائية بين المتغيرين.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	f1	f2	Sig. F Change
dimension0	.872[a]	.760	.741	7.27358E9	.760	41.069		3	.000

a. Predictors: (Constant), PPI

ومن الجدول السابق:

قيمة R square (0.760) وهذا يعني بان النموذج واقعي والمتغيرين المستقلين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وتفسر التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي للسودان بنسبة 87.6% وبقية الأثر يرجع للمتغيرات العشوائية وبمعامل الخطأ المعياري 7%.

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.173E21	1	2.173E21	41.069	.000[a]
Residual	6.878E20	13	5.290E19		

Total	2.861E21	14			

a. Predictors: (Constant), PPI

b. Dependent Variable: GDP

والجدول رقم تحليل التباين يوضح الفروق وبما ان قيمة المعنوية لقيمة التباين F تساوي sig (0.000) واقل من مستوى المعنوية (0.05) تشيير إلى جودة توفيق النموذج وتؤكد على وجود علاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 (Constant)	-7.557E9	9.377E9		-.806	.435
PPI	134.447	20.979	.872	6.409	.000

a. Dependent Variable: GDP

ومن الجدول السابق يمكن تقدير شكل النموذج كالاتي

(B.VLUE)GDP= −7.55 +134.4 PPI +U

(T.VALUE) GDP = − .806+ 6.40 PPI +U

SIG (GDP) =SIG (0.435) Constant, SIG (0.000)

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 2003−2017.

بما ان معامل الارتباط للمتغير PPI قيمته موجب (.872) مما يعني وجود علاقة طردية قوية لان قيمة B موجبة(134.4)وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وأيضا قيمة T المعنوية تساوي(0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية(0.05) مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، بانه توجد علاقة بين متغير مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 2003-2017 .

1- تحليل أثر مشاريع PPI على المصروفات الحكومية (النفقات العامة) ومن العام 2003-2017

تقسم النفقات العامة في السودان في هيكل الموازنة الي قسمين مصاريف جارية ومصاريف التنمية القومية الشاملة وتشمل المصاريف الجارية جميع تعويضات العاملين ومشتريات السلع والخدمات ودعم السلع الاستراتيجية وتكلفة التمويل والإعانات والاشتراكات في المنظمات الدولية والمنافع الاجتماعية وتحويلات الولايات والمصروفات الأخرى القومية. بينما تشمل مصاريف التنمية مجموعة من البنود وهي مصروفات كل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الطرق والجسور والنقل وقطاع الكهرباء والموارد المائية وقطاع التنمية الاجتماعية ومصاريف أخرى (بنك السودان المركزي،2016 :106)،ولتحليل العلاقة بينهما عن طريق نموذج قياسي باستخدام تحليل الانحدار وتم استخدام بيانات صندوق النقد الدولي .

GROSS GOVERNMENT EXPENDTURE =A +B1 PPI+U

Correlations

		GDP	PPI
Pearson Correlation	GDP	1.000	.724
	PPI	.724	1.000
Sig. (1-tailed)	GDP	.	.001
N	GDP	15	15

من جدول تحليل الارتباط بما ان معامل بيرسون للارتباط لمتغير PPI يساوي(0.724) بالموجب يعني ان العلاقة طردية قوية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI واجمالي النفقات الحكومية في الموازنة للسودان وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية، وبمستوى معنوية (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يؤكد وجود علاقة الارتباط ودلالتها الإحصائية بين المتغيرين.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	f1	f2	Sig. F Change
dimension0	.724[a]	.524	.488	2.91168E9	.524	14.324		13	.002

a. Predictors: (Constant), PPI

ومن الجدول السابق:

قيمة R square (0.524) وهذا يعني بان النموذج غير واقعي والمتغيرين المستقلين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص تفسر التغير الحاصل في اجمالي النفقات الحكومية في الموازنة للسودان.

ANOVA[b]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.214E20	1	1.214E20	14.324	.002[a]
Residual	1.102E20	13	8.478E18		
Total	2.316E20	14			

a. Predictors: (Constant), PPI

b. Dependent Variable: GROSS GOVERNMENT EXPENDTURE

والجدول رقم تحليل التباين يوضح الفروق وبما ان قيمة المعنوية لقيمة التباين F تساوي sig (0.002) واقل من مستوى المعنوية (0.05) تشيير إلى جودة توفيق النموذج وتؤكد على جود علاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
(Constant)	-2.224E9	3.754E9		-.592	.564
PPI	31.785	8.398	.724	3.785	.002

a. Dependent Variable: GROSS GOVERNMENT EXPENDTURE

ومن الجدول السابق يمكن تقدير شكل النموذج كالاتي

(B.VLUE) DEVOLPMENT-EXP = −2.224 + 31.785 PPI +U

(T.VALUE) DEVOLPMENT-EXP =− 0.592 + 3.3785 PPI +U

SIG (DEVOLPMENT-EXP) =SIG (0.564) Constant, SIG (0.002) PPI

- توجد علاقة عكسية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع ال خاصPPI واجمالي المصروفات الحكومية للفترة من 2006−2017.بما ان معامل الارتباط للمتغير PPI قيمته موجب (0.724) مما يعني وجود علاقة طردية قوية لان قيمةB موجبة(3.78)، ايضا وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية وأيضا قيمة T المعنوية تساوي(0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية(0.05) مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بمعنى نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، بانه توجد علاقة بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI اجمالي المصروفات الحكومية في السودان للفترة من 2003−2017.

ثالثا: مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والمؤشرات التنموية المشمولة بالدراسة.

مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص تربطها علاقة إيجابية وارتباط طردي وذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية مع المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP و متوسط نصيب الفرد من GDP، في السودان للفترة المدروسة، وأيضا تربطه علاقة إيجابية مع متغير معدل البطالة الذي تربطه علاقة ارتباط عكسي وذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية، ، ماعدا علاقتها بمتغير سعر الصرف بحيث تربطه علاقة طردية ضعيفة جدا وهي ليست ذات دلالة إحصائية وغير مطابقة للنظرية الاقتصادية، مما يعني تأثر متغير سعر الصرف بعوامل أخرى دون مشاريع PPI،وقد يكون مرده لضعف قيمة مشاريع PPI ولتحكم عوامل أخرى بسعر الصرف تتعلق بالتقلبات في الحالة الاقتصادية والسياسية لهذه الفترة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي GDP.

توجد علاقة طردية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 2003–2017، لان قيمة الارتباط موجبة واقل من مستوى المعنوية وقيمة المعلمة b1موجبة ومعنوية مما يؤكد وجود العلاقة الطردية وذات الدلالة الإحصائية، ومطابقة للنظرية الاقتصادية، وبالتالي إيجابية العلاقة بينهما.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI والنفقات العامة للموازنة.

وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية ومطابقة للنظرية الاقتصادية، بين متغير مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص PPI واجمالي النفقات العامة للموازنة في السودان للفترة للفترة من 2003–2017. لان قيمة الارتباط موجبة واقل من مستوى المعنوية وقيمة المعلمة b1موجبة

ومعنوية مما يؤكد وجود العلاقة الطردية وذات الدلالة الإحصائية، ولكنها غير مطابقة للنظرية الاقتصادية التي تفترض علاقة عكسية بين مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص والنفقات الحكومية وبالتالي اثبتت النتائج ان العلاقة بينهما ليست إيجابية على العكس سلبية، ويعزى ذلك لضعف قيمة المشاريع الذي مرده للتقلبات الكبيرة في الحالة الاقتصادية والسياسية وبالأخص تدهور أسعار الصرف الاجنبي.

النتائج:

1- مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص ذات علاقة طردية وأثر إيجابي على اهم المؤشرات مثل اجمالي الناتج المحلي GDP ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدل البطالة، بينما ذات علاقة طردية مع على معدل التضخم وبالتالي لها أثر سلبي عليه.

2- مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص لا توجد علاقة بينها وبين سعر الصرف لان سعر الصرف تتحكم به مؤثرات أخرى تتعلق بتقلبات الحالة الاقتصادية والسياسية للفترة المدروسة.

3- مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص لها علاقة إيجابية وذات اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي GDP،بينما لها علاقة طردية واثر سلبي على اجمالي النفقات العامة في الموازنة.

4- ضعف قيمة مشاريع البنية بمشاركة القطاع الخاص نتيجة لحداثة التجربة في السودان وبحيث لا توجد القاعدة قانونية او إطار قانوني يحكم ويحدد العلاقة بين أطراف القطاع الخاص والعام وبالأخص في مشاريع البوت BOT بأنواعها.

5- تعد التقلبات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثره على سعر الصرف من اهم معوقات لدخول القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية.

التوصيات:

1- تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي بالاستثمار في مجال البنية التحتية بمنحه إعفاءات ضريبية وجمركية تعويضا عن مخاطر تقلبات سعر الصرف ، لتلعب دور إيجابي على يتمثل في تقليل النفقات الحكومية.

2- خلق قاعدة قانونية عريضة تتضمن قوانين تحكم العلاقة بين أطراف المشروع وقواعد لحل المنازعات فيما بينهم بالاسترشاد بالتجارب العالمية في هذا المجال.

3- محاولة تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي وتدعيم أسس الاستقرار فيهما.

المراجع:

1- جلال شيخ، عيسى بهدي، (2012). قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996–2011. *مجلة الباحث*، العدد 11–2012–(1351)*233*,*Review* .

2- محمود حسين الوادي–زكريا أحمد عزام (2007م) مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

3- موسى سعيد مطر، شقيري نوري، ياسر المومني(2008) التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

4- الغزالي، عيسى محمد (2004) الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا. الكويت: ورقة عمل في إطار سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في إطار الأقطار العربية.

5- عفاف محمد على بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2006م.

6- سوسن كمال محمد ادريس، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2004.

7- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (رأي)، مشروع القانون رقم 12–86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 2/09،. http://www.cese.ma/Documents/PDF/Saisines/S-9-2014-projet-loi-contrats-de-partenariat-public-prive/Avis-S-9-2014-VA.pdf

8- موقع البنك الدولي، المواضيع: السياق: عرض عام للشراكات بين القطاعين العام والخاص. http://www.albankaldawli.org/ar/topic/publicprivatepartnerships/overview

9- على احمد الامين، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2008م

10-محمد متولي دكرورى (2003)، دراسة عــن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية، الادارة العامة للبحوث المالية، ملف رقم 101، جمهورية مصر.

11-الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، الدائرة المالية أبريل 2010، حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة.

12-المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية–الأدوار المتغيرة للدولة –العدد 163 مطبوعات اليونسكو مارس 2000.

13- البنك الدولي، البنية الأساسية من أجل التنمية – ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر – مطابع الأهرام التجارية – قليوب 1994.

14- محمد سمير زكى–نظام التشييد والإدارة والتحول BOT – المركز الاستشاري الدولي للبحوث – القاهرة 1999.

15- ايهاب الدسوقي–التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية–دار النهضة العربية.القاهرة 1995.

16- على توفيق الصادق – جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية–معهد الدراسات الاقتصادية. أبو ظبي. 1995.

17- إبراهيم أحمد إبراهيم – آليات فض المنازعات والتحكيم في عقود BOT. مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس – القاهرة 2000.

18- محمد سمير زكى–نظام التشييد والإدارة والتحول BOT –المركز الاستشاري الدولي للبحوث – القاهرة 1999.

19- جمال الدين نصار –عمليات البناء والتشغيل والتحويل (BOT). مارس 2000.

20- Carter McBride(2018), "How to Calculate Inflation Rate & Base Year", smallbusiness.chron.com, Retrieved 7-12-2018. Edited.

21- KIMBERLY AMADEO (29-11-2018), "Inflation, How It's Measured and Managed", www.thebalance.com, Retrieved 7-12-2018. Edited.

22- visualization (2019),PPI WORLDBANK ORGNAZITION, https://ppi.worldbank.org/visualization/ppi.html,21/4/2019.

23- World Economic Outlook Database,(October 2018),INTRNATONAL MONTRY FUND, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/02/weodata/index.aspx ,21/4/2019.